الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

البرلمان الأوروبي يدعو إلى تقسيم «جوجل»

بروكسل ـ رويترز: أيد المشرعون بالاتحاد الأوروبي بأغلبية ساحقة اقتراحا يحث الجهات التنظيمية المسؤولة عن مكافحة الاحتكار على تقسيم شركة جوجل في أحدث انتكاسة لأشهر محرك بحث على شبكة الانترنت في العالم. وتضع الجهات التنظيمية الأوروبية أعينها على جوجل منذ عام 2010 وتواجه الشركة أيضا قضايا تتعلق بالخصوصية ومطالب بحذف نتائج عمليات البحث للالتزام بحكم محكمة علاوة على مخاوف تتعلق بحقوق الملكية الفكرية ونزاعات بشأن الضرائب. والقرار غير الملزم الذي أصدره البرلمان الأوروبي هو أقوى إشارة معلنة حتى الآن على قلق أوروبا من تنامي نفوذ جوجل وغيرها من شركات التكنولوجيا الأميركية. وصدر القرار بموافقة 384 صوتا مقابل 174.

قرار «أوبيك» يثير «عاصفة» في الأسواق المالية

النفط الكويتي دون 70 دولاراً لأول مرة منذ 4 أعوام ونصف

أحمد مغربي ووكالات

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2,03 دولار ليستقر عند مستوى 69,89 دولارا للبرميل مسجلا أدنى مستوى منذ 4 أعوام ونصف العام (يونيو 2010)، مقارنة بـ 71,92 دولارا للبرميل في تداولات يوم الأربعاء الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية امس.

ويأتي ذلك في وقت أثار قرار منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» الإبقاء على سقف إنتاجها دون تغيير، عاصفة في الأسواق المالية مع انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وتراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة للخام الأسود وأسهم الشركات النفطية.

وتراجعت عقود خام برنت 68 سنتا إلى 71,90 دولارا للبرميل بعد أن هوت في وقت سابق من التعاملات إلى 71,12 دولارا أدنى مستوى لها منذ يوليو 2010، وهبطت عقود الخام الأميركي الخفيف لتسليم يناير في التعاملات الآسيوية إلى 67,75 دولارا للبرميل بانخفاض حوالي 6 دولارات تقريبا عن سعر التسوية يوم الاربعاء الماضي. في حين هبطت عقود الخام الأميركي الخفيف لتسليم يناير في التعاملات الآسيوية المبكرة إلى 67,75 دولارا للبرميل بانخفاض حوالي 6 دولارات تقريبا عن سعر التسوية يوم الأربعاء الماضي. وقال محللو سوسيتيه جنرال في مذكرة بحثية إن السعودية وأوبك «تخلوا» عن دورهم في موازنة السوق في جانب المعروض. إلى ذلك تراجعت الأسهم الأوروبية أوائل التعامل أمس وذلك للمرة الأولى في ست جلسات إذ ان أسهم قطاع الطاقة تعرضت لمزيد من الضغوط بفعل تراجع أسعار النفط الذي أحيا المخاوف من الانكماش في منطقة اليورو، وهوى سعر سهم توتال 3,5٪ وهبط سهم سيدريل 4,6٪ وتراجع سهم سايبم 4,1٪. وارتفع الدولار أمس بعد قرار أوبيك بعدم خفض الإنتاج وهو ما أضر بعملات البلدان المنتجة للسلع الأولية مثل الكرونة النرويجية التي هوت إلى ادنى مستويات لها في خمسة أعوام مقابل اليورو والدولار، وصعد سعر الدولار إلى 6,9963 كرونة نرويجية أعلى مستوى له منذ أكثر من خمسة أعوام ومرتفعا 0,9٪ عن اليوم السابق، وسجل اليورو أيضا أعلى مستوى له في خمس سنوات 8,7080 كرونة.

ومقابل الدولار الكندي ارتفعت العملة الأميركية 0,4٪ إلى أعلى مستوى لها في اسبوعين 1,1384 دولار كندي.

وفي اسواق النفط اظهرت بيانات من وزارة الاقتصاد والتجارة اليابانية ان وادرات اليابان من النفط الخام الايراني في اكتوبر زادت بنسبة 28,3٪ مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي الى 163 الف برميلا يوميا. وأظهرت حسابات رويترز التي تستند إلى بيانات من بورصة دبي للطاقة أن سعر البيع الرسمي لنفط عمان الخام للشحن في يناير سينخفض 8,72 دولارات إلى 78,24 دولارا للبرميل، وسعر البيع الرسمي لخام عمان لشحنات يناير هو متوسط التسويات اليومية لخام عمان في نوفمبر لعقود اقرب استحقاق.

واظهرت حسابات رويترز أن سعر البيع الرسمي لخام دبي الذي يتحدد على أساس معادل سعر خام عمان في بورصة دبي للطاقة مخصوما منه 0,40 دولار بلغ 77,84 دولارا للبرميل لشحنات يناير. وقال وزير الاقتصاد الروسي أليكسي أوليوكاييف إن حكومته ستخفض توقعها لسعر النفط في عام 2015 مع استمرار هبوط أسعار النفط بعد قرار منظمة أوبيك عدم خفض الإنتاج لكنه رفض ذكر رقم محدد.

من جهة أخرى، واصلت أسعار الذهب تراجعها لليوم الثالث على التوالي لتهبط إلى أدنى مستوى لها في أسبوع بفعل توقعات بأن تراجع أسعار النفط الخام قد يكبح الضغوط التضخمية ويقلل من جاذبية المعدن النفيس كأداة للتحوط. ونزل السعر الفوري للذهب 0,5٪ إلى 1185,10 دولار للأوقية (الأونصة).

وقررت المنظمة التي تضم 12 بلدا الابقاء على سقف انتاجها يومي عند 30 مليون برميل، حتى بعد هبوط اسعار النفط باكثر من الثلث منذ يونيو.

وأدى قرار أوبيك الى انخفاض اسعار النفط الى أدنى مستوى لها منذ اربع سنوات. واجتمعت الدول الأعضاء في منظمة أوبيك الخميس في ڤيينا لاتخاذ ابرز قرار منذ سنوات في غياب توافق على خفض سقف الإنتاج، ما أدى الى تسجيل تراجع جديد في الاسعار النفطية.

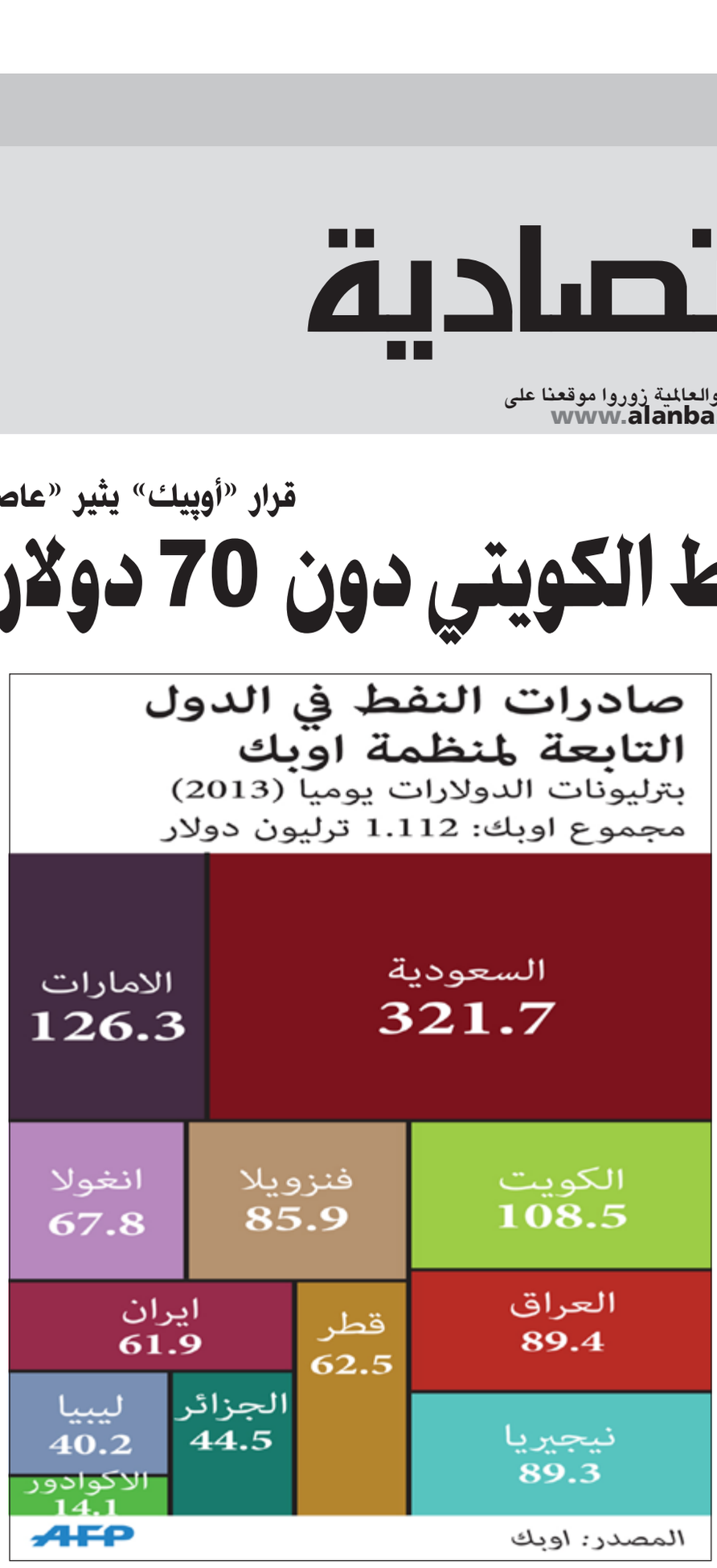

العمير: «أوبيك» أبقت على سقف الإنتاج خوفاً من فقدان حصتها في السوق

د.علي العمير

أ.ف.ب: صرح وزير النفط د.علي العمير بأن قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (اوپيك) ابقاء سقف الانتاج بدون تغيير على الرغم من العرض الفائض جاء بسبب مخاوف الكارتل من فقدان حصته في السوق.

وقال العمير: «اليوم هناك الكثير من المنافسين وأوپيك لا تضخ سوى 30٪ من الانتاج العالمي». وأضاف «كان لا بد من اتخاذ القرار الصحيح بعدم خفض الانتاج لأن اي خفض يمكن ان يعوضه (منتجون) آخرون موجودون في السوق». وتابع الوزير الكويتي «لذلك قررنا ان الاسعار يجب ان تصحح تبعا للعرض والطلب وانه على اوپيك حماية حصتها من السوق حتى لا تفقد زبائنها». وأكد العمير ان «أوپيك لن تقبل بعد اليوم بتحمل العبء الاضافي لخفض الانتاج بينما يسارع آخرون الى زيادة انتاجهم».

36,8 مليار دينار إجمالي ودائع القطاعين الخاص والحكومي بارتفاع 4,5٪ في سبتمبر على أساس سنوي

«بيتك»: لأول مرة منذ 4 أشهر انخفاض ودائع القطاع الخاص

قال تقرير شركة بيتك للأبحاث ان إجمالي مجموع ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية حققت خلال سبتمبر 2014 نموا سنويا ملموسا نسبته 4,5٪ وبزيادة اقتربت من نحو 1,6 مليار دينار، إذ وصل فيه حجمها إلى نحو 36,75 مليار دينار مقارنة بمقدارها الذي كان قد سجل نحو 35,17 مليار دينار في سبتمبر 2013.

في حين شهدت استقرارا نسبيا على أساس شهري في سبتمبر مقارنة بقيمتها في أغسطس 2014 التي كانت قد سجلت فيه نحو 36,79 مليار دينار، وقد نتج هذا التغير الطفيف مدفوعا بانخفاض ودائع القطاع الخاص بشكل طفيف في سبتمبر بنسبة تقل عن 1٪ (0,6٪) مقارنة بقيمتها في شهر أغسطس، في حين ارتفع حجم ودائع القطاع الحكومي بشكل محدود اقتربت نسبته من 3٪، ما ساهم في تراجع طفيف لحجم إجمالي الودائع بنحو 36 مليون دينار.

وذكر التقرير ان ودائع القطاع الخاص تمثل الجانب الأكبر من حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي، برغم تراجع حصتها من حجم الودائع للمرة الأولى منذ أربعة أشهر لتشكل نحو 85,6٪ خلال سبتمبر، بينما تقدمت حصة ودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي مشكلة نسبة قدرها 14,4٪، وبشكل عام تمثل الودائع أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية الكويتية وجانبا مهما من ميزانيتها، إذ تقدمت حصتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة مشكلة نحو 68,1٪ خلال شهر سبتمبر، بينما كانت قد شكلت نسبة قدرها 67,8٪ من حجم إجمالي الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الكويتي خلال شهر أغسطس، فيما تراجعت حصتها مقارنة بها في سبتمبر 2013 والتي كانت قد شكلت نحو 71٪ من إجمالي الميزانية. وبين التقرير ان التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية تعتبر أهم المجالات لاستخدام الودائع التي لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، إذ حصل النشاط الائتماني على نحو 83,3٪ من إجمالي حجم الودائع خلال شهر سبتمبر مرتفعا بشكل نسبي، ما يعني ارتفاع نسبة استغلال أموال المودعين في مصادر التشغيل واستخدامها في تمويل مزيد من الأنشطة الاستثمارية المختلفة، بينما كانت قد استحوذت الأنشطة الائتمانية على 82,1٪ من حجم الودائع في أغسطس، في حين كانت قد شكلت 79,5٪ من إجمالي الودائع خلال شهر سبتمبر من العام الماضي.

فيما تحسن النشاط الائتماني خلال سبتمبر بشكل طفيف بلغ نحو 418 مليون دينار وبنسبة قدرها 1,4٪ في سبتمبر مسجلا نحو 30,6 مليار دينار منحت للأنشطة الاقتصادية المختلفة في السوق الكويتي، مقارنة بارتفاع طفيف لم يتجاوز 1٪ وبقيمة بلغت نحو 187 مليون دينار في أغسطس الذي بلغت قيمته نحو 30,2 مليار دينار، وعلى أساس سنوي شهد النشاط الائتماني ارتفاعا ملحوظا نسبته 7,7٪ وبقيمة بلغت نحو 2,2 مليار دينار إذ كان قد سجل نحو 28,4 مليار دينار خلال سبتمبر 2013.

إجمالي ودائع القطاع الخاص شهدت ودائع القطاع الخاص تراجعا طفيفا خلال سبتمبر 2014 بنسبة طفيفة وبنحو 187 مليون دينار حيث وصل حجمها حوالي 31,4 مليار دينار مقارنة بحوالي 31,6 مليار دينار في أغسطس الذي تراجع بشكل محدود بنسبة قدرها 2,4٪ وبنحو 769 مليون دينار.

بينما وصلت نسبة النمو السنوي لإجمالي ودائع القطاع الخاص إلى 4,2٪ وبحوالي 1,28 مليار دينار مقارنة بقيمتها في سبتمبر من العام الماضي والتي سجلت فيه حوالي 30,17 مليار دينار. وقد ارتفعت حصة الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 مستحوذة على 94,7٪ خلال سبتمبر مقارنة بنسبة 94٪ خلال شهر اغسطس، في حين كانت قد شكلت نحو 96,8٪ من إجمالي عرض النقود خلال سبتمبر 2013، بينما استقرت نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الميزانية المجمعة لتشكل نحو 58,2٪ خلال شهري سبتمبر وأغسطس، فيما شكلت نسبة 61٪ خلال شهر سبتمبر 2013، ومثل حجم الائتمان المصرفي نحو 97,4٪ من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر سبتمبر مقارنة بنسبة بلغت 95,5٪ في شهر أغسطس، بينما شكل نسبة بلغت 92٪ خلال شهر سبتمبر 2013.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية وتمثل ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 91,7٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة الباقية بنحو 8,3٪ من إجمالي ودائع القطاع.

وتراجعت حصة الودائع لأجل خلال سبتمبر نسبيا مستحوذة على نحو 55,2٪ من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب لتشكل نحو 27,6٪، في حين مازالت الودائع الادخارية تحصل على نحو 17,2٪ من إجمالي الودائع الخاصة بالعملة المحلية خلال شهر سبتمبر.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية طبقا لتصنيفاتها خلال شهر سبتمبر، نلاحظ ارتفاعا محدودا في حجم الودائع تحت الطلب نسبته 5,5٪ وبقيمة بلغت نحو 414 مليون دينار حيث وصلت قيمتها إلى حوالي 7,95 مليارات دينار خلال شهر سبتمبر مقارنة بقيمتها التي كانت قد بلغت نحو 7,54 مليارات دينار في أغسطس الذي كان قد تراجع بأقل من 1٪ وبنحو 29 مليون دينار.

فيما شهدت ودائع الادخار استقرارا نسبيا مسجلة حوالي 4,97 مليارات دينار خلال سبتمبر بارتفاع طفيف بلغ حوالي 17,6 مليون دينار عن قيمتها في أغسطس والذي شهد تراجعا طفيفا حيث كانت قد سجلت نحو 4,96 مليارات دينار متراجعة بنسبة أقل من 0,5٪ وبحوالي 15 مليون دينار، بينما شهدت ودائع القطاع الخاص لأجل تراجعا محدودا خلال سبتمبر إذ بلغت قيمتها حوالي 15,9 مليار دينار بانخفاض محدود نسبته 3٪ وبنحو 481 مليون دينار عن قيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 16,4 مليار دينار في أغسطس الذي شهد تحسنا طفيفا بلغت قيمته نحو 93 مليون دينار.

ونتيجة لما سبق فقد شهدت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية تراجعا طفيفا بنسبة تقل عن 0,5٪ وبقيمة بلغت 49,6 مليون دينار حيث سجلت قيمتها حوالي 28,85 مليار دينار خلال سبتمبر مقارنة بارتفاع طفيف بحوالي 49,6 مليون دينار خلال شهر أغسطس الذي سجلت قيمته نحو 28,9 مليار دينار، بينما سجلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعا ملموسا نسبته 5٪ وبحوالي 138 مليون دينار حيث سجلت نحو 2,59 مليار دينار خلال سبتمبر مقارنة بتراجع محدود بنسبة قدرها 2٪ وبحوالي 61 مليون دينار حيث سجلت نحو 2,73 مليار دينار خلال أغسطس. ونمت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي بنسبة ملموسة قدرها 5,3٪ وبقيمة بلغت نحو 1,46 مليار دينار خلال سبتمبر، مقارنة بقيمتها التي كانت قد سجلت حوالي 27,4 مليار دينار خلال سبتمبر 2013. بينما انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوي بشكل محدود في سبتمبر بنسبة قدرها 6,6٪ وفاقت قيمتها نحو 184 مليون دينار مقارنة بقيمة كانت قد سجلت حوالي 2,78 مليار دينار في سبتمبر 2013.

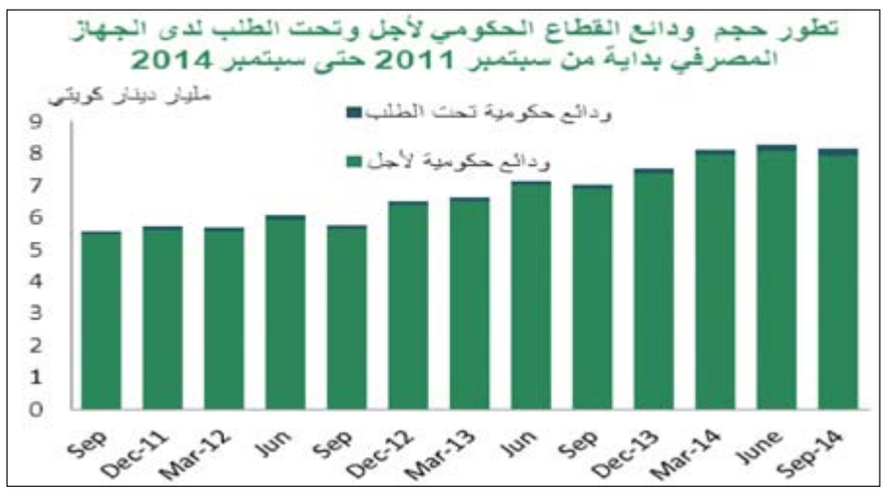

31,4 مليار دينار حجم ودائع القطاع الخاص بتراجع 187 مليون دينار

استقرار نسبي لودائع الادخار مسجلة نحو 4,97 مليارات دينار

التفاصيل على موقع «الأنباء» الإلكتروني

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com
د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

العمالة غير الكويتية غير منتجة ومكلفة على الدولة

على هامش الاجتماع الأخير لوزراء العمل الخليجيين في الدورة 31 تمخضت توصيات منها تقنين نسب العمالة الوافدة وفقا للجنسيات المختلفة مع مراعاة التركيبة السكانية للبلد. وقد وصل عدد سكان الكويت (4093162) وينقسمون الى (1272076) كويتي و(2821089) غير كويتي، والقوى العاملة غير الكويتية في القطاع الخاص (1176448) وتقريبا 50٪ منها أي ما يعادل (588224) عاملا غير كويتي، عمالة غير منتجة (هامشية ولا تعمل غير ساعتين أو أقل).

كيف ان العمالة غير الكويتية لا تعمل؟ والمعروف لدينا أن غير الكويتي هو الملتزم بأداء ساعات عمل كاملة أو على الأقل 80٪ من ساعات العمل اليومي وأن الموظف الكويتي، حسب الدراسات الاقتصادية المتخصصة وتقارير البنك الدولي وغيرها من تقارير عن العمالة الكويتية ونسبة الأداء وساعات العمل، هو موظف لا يعمل أكثر من ساعة يوميا؟

الجواب هو حسب مشاهدتي شخصيا في بعض مواقع العمل وعلى مدى أكثر من أسبوع، حيث لاحظت أن العمالة غير الكويتية لا تعمل أكثر من ساعتين يوميا وهنالك أسباب ومبررات سوف اتطرق اليها لاحقا والمهم مواقع العمل التي شاهدتها وهي الحدائق العامة (عمال وفنيون وزراعيون وخدمات) والمناطق السكنية (عمال نظافة الشوارع) والمستشفيات (عمال نظافة وخدمات) وفي الوزارات والهيئات الحكومية (عمال نظافة وخدمات وزراعة داخلية) وقد شاهدت بنفسي لديهم وقت فراغ ولا يعملون وهو جالسون وبعضهم نائمون وقد يؤدي بعضهم أعمالا أخرى تفيدهم ماديا وتفيد المراجعين لهذه الأماكن وهذا طبعا غير العمالة الهامشية التي تجوب الشوارع وتنتظر على الأرصفة وتبحث عن أي عمل يومي سواء مع مقاولين البناء أو غيرها من الاعمال.

لماذا هذه العمالة غير الكويتية غير منتجة؟ ولماذا تمت الموافقة عليها لتدخل ضمن القوى العاملة والتركيبة السكانية بالكويت؟ وأعتقد والله أعلم ان هنالك شركات مسجلة بالشؤون الاجتماعية والعمل تم اعتماد وتقدير عمالتها بدون وجه حق وأكثر من اللازم، خاصة التي لديها عقود عمل مع الحكومة لجلب هذه العمالة والمستفيد ماديا من عدد العمالة هم الشركات والأدهى والأمر الشركات التي تجلب عمالة وتوافق عليها الشؤون الاجتماعية والعمل وتترك في الشوارع مما يعني انه ليست هنالك رقابة ولا تدقيق من الحكومة على هذه العمالة الهامشية، طبعا انا لست ضد تشغيل العمالة غير الكويتية في الكويت وبالعكس نحن بحاجة لهم لأن هنالك أعمالا ووظائف لا يستطيع ولا يريد الكويتي العمل فيها ولذلك أقترح على الحكومة تفعيل منظومة المؤهلات المهنية التي تقابل وتختبر العمالة غير الكويتية قبل قدومها للكويت وتقترح من منهم يستوفي اشتراطات المهن والوظائف المطلوبة للعمل في الكويت وحسب حاجة العمل الفعلية وكما تجب اعادة النظر في إجراءات تقييم عدد العمالة الفعلية المطلوبة لكل شركة والبدء في فلترة الموجود في الكويت ليبقى حسب الحاجة وحجم العمل الفعلي لكل مشروع أو عقد حكومي.